

✓ غياب أو نقص للوثائق المبررة المقدمة؛

✓ نقص بعض الملاحظات على الوثائق المرفقة والمبررة للنفقة.

و هذا الرفض المؤقت المدعم بأدلة يخضع للفترة التنفيذية للمراقبة و المحددة من 10 إلى 20 يوما بحسب الحالة.

- **الرفض النهائي:** الرفض النهائي هو الإجراء الثاني الذي تخضع له مراقبة النفقات الملتزم بها، وهو يكون نتيجة:

✓ عدم مطابقة النفقات الملتزم بها للإجراءات و القوانين المعمول بها؛

✓ عدم توفر الاعتمادات أو المناصب المالية ؛

✓ عدم احترام الأمر بالصرف و تصحيح الملاحظات المدونة على الرفض المؤقت وعدم تداركها.

- **تجاوز الرفض:** المادة 18 من المرسوم 92-414 نصت على انه قدرت تجاوز الرفض الإجراء الذي يسمح بتنفيذ

النفقة وتحت مسؤولية الأمر بالصرف ففي حالة الرفض النهائي بإمكان الأمر بالصرف تمرير النفقة وتجاوز الرفض

تحت مسؤوليته وذلك بقرار يبرر فيه ذلك و يرسله إلى الوزارة المكلفة بالمالية، ولكن هذا التجاوز للرفض غير معمم على

كل الحالات، حيث أنه يرفض في حالة، أن الرفض النهائي كان متعلق بالحالات التالية :

✓ حالة صفة الأمر بالصرف؛

✓ حالة عدم توفر الاعتمادات أو غيابها؛

✓ غياب التأشيرات التي ينص عليها القانون؛

✓ حالة التحميل غير الصحيح للنفقة الذي ينجر عنه تجاوز في الاعتمادات أو تغيير في الاعتمادات أو مبالغ

الميزانية.

لتوضيح الكيفية التي تنجز بها العمليات نورد مثال توضيحي نبين من خلاله العلاقة بين الأمر بالدفع، المراقب

المالي و المحاسب في تنفيذ النفقة عبر مراحل التنفيذ الإدارية والمالية.

مثال: اتفق مدير أحد المؤسسات العمومية (الأمر بالصرف) مع مورد آلات ومعدات على تموينه بآلة طبع ونسخ،

والمراحل المختلفة المتبعة في إتمام عملية الشراء يتم توضيحها من خلال المخطط التوضيحي التالي:

